الرقم الدولي : ISSN: 2075-7220

الرقم الدولي العالمي : ISSN: 2313-0377

مجلة المحقق الحلي للعلوم القانونية والسياسية

مجلة علمية فصلية محكمة تصدر عن كلية القانون جامعة بابل

العدد الرابع 2025 السنة السابعة عشر

رقم الايداع في دار الكتب والوثائق ببغداد 1291 لسنة 2009

Print ISSN : 2075-7220

Online ISSN : 2313-0377

Al-Mouhaqiq Al-Hilly Journal For Legal and Political Science

Quarterly Refereed and Scientific Journal Issued By College of Law in Babylon University

Fourth issue 2025 Seventeenth year

No. Deposit in the Archives office – office 1291 for the national Baghdad in 2009

هيئة تحرير المجلة

ت	الاسماء	الصفة	مكان العمل	الاختصاص العام	الاختصاص الدقيق
1	أ.د. فراس كريم شيعان	رئيس هيئة التحرير	كلية القانون / جامعة بابل	قانون خاص	قانون دولي خاص
2	م.د. هند فائز احمد	مدير هيئة التحرير	كلية القانون / جامعة بابل	قانون خاص	قانون دولي خاص
3	أ.د. اسراء محمد علي سالم	عضواً	كلية القانون / جامعة بابل	قانون عام	قانون جنائي
4	أ.د. اسماعيل صعصاع غيدان	عضواً	كلية القانون / جامعة بابل	قانون عام	قانون اداري
5	أ.د. حسون عبيد هجيج	عضواً	كلية القانون / جامعة بابل	قانون عام	قانون جنائي
6	أ.د. ضمير حسين ناصر	عضواً	كلية القانون / جامعة بابل	قانون خاص	قانون مدني
7	أ.د. وسن قاسم غني	عضواً	كلية القانون / جامعة بابل	قانون خاص	قانون مدني
8	أ.د. ذكرى محمد حسين	عضواً	كلية القانون / جامعة بابل	قانون خاص	قانون تجاري
9	أ.د. صادق محمد علي	عضواً	كلية القانون / جامعة بابل	قانون خاص	قانون اداري
10	أ.د. اسماعيل نعمة عبود	عضواً	كلية القانون / جامعة بابل	قانون عام	قانون جنائي
11	أ.م.د محمد جعفر هادي	عضواً	كلية القانون / جامعة بابل	قانون خاص	قانون مدني
12	أ.م.د. رفاه كريم كربل	عضواً	كلية القانون / جامعة بابل	قانون خاص	قانون اداري
13	أ.م.د. قحطان عدنان عزيز	عضواً	كلية القانون / جامعة بابل	قانون عام	قانون دولي
14	أ.م.د. ماهر محسن عبود	عضواً	كلية القانون / جامعة بابل	قانون خاص	قانون مدني
15	أ.م.د. اركان عباس حمزة	عضواً	كلية القانون / جامعة بابل	قانون عام	قانون دستوري
16	أ.د. مروان محمد محروس	عضواً	كلية الحقوق/جامعة البحرين	قانون	—
17	أ.د. مزهر جعفر عبد جاسم	عضواً	اكاديمية السلطان قابوس لعلوم الشرطة / عمان	قانون عام	قانون جنائي
18	أ.د. سهيل حدادين	عضواً	الجامعة الاردنية	قانون	—
19	أ.د. فتحي توفيق عبد الرحمن	عضواً	كلية القانون/جامعة البتراء	قانون	—
20	أ.م.د. منى محمد عباس عبود	مدقق اللغة الانجليزية	كلية التربية الاساسية / جامعة بابل	اللغة الانجليزية	—
21	م.د. احمد سالم عبيد	مدقق اللغة العربية	كلية القانون / جامعة بابل	اللغة العربية	—

ت	اسم الباحث	عنوان البحث	عدد الصفحات
1	أ.د هادي حسين الكعبي نمير حساب نور	أحكام فاعلية الغلط الشائع في الأوضاع الظاهرة (دراسة مقارنة)	37 – 1
2	أ.د حسون عبيد هجيج نور حسين عبد زيد	الركن الخاص لجريمة التعامل بالمواد والاشعاعات المؤينة بدون اجازة (دراسة مقارنة)	60 – 38
3	أ.د حسون عبيد هجيج نور حسين عبد زيد	مفهوم جريمة التعامل بالمواد والاشعاعات المؤينة بدون اجازة (دراسة مقارنة)	92 – 61
4	أ.د حسون عبيد هجيج أحمد هاشم صريم	مفهوم جريمة صنع الادوية بدون اجازة (دراسة مقارنة)	118 – 93
5	أ.د حسون عبيد هجيج أحمد هاشم صريم	الاركان الخاصة لجريمة صنع الادوية بدون اجازة (دراسة مقارنة)	142 – 119
6	أ.د فراس كريم شيعان نور شكر محمود	شروط صحة تحديد النظام الاجرائي في التحكيم الدولي وآلياته (دراسة مقارنة)	183 – 143
7	أ.د صادق محمد علي دلال علي خضير	ماهية النفاذ الالكتروني للقرار الإداري (دراسة مقارنة)	211 – 184
8	أ.د محمد اسماعيل ابراهيم سجى مهدي حبيب	مفهوم جريمة استيراد أو تصدير المصادر الوراثية الحيوانية بدون ترخيص	235 – 212
9	أ.د اسماعيل نعمة عبود سارة فخري مهدي	جريمة تهريب الاموال الخاصة خارج العراق لغرض الاستثمار	264 – 236
10	أ.د منى عبد العالي موسى طه ياسين ابو الزين	الاثار الجزائية لجريمة الاستقطاب الحزبي داخل المفوضية العليا المستقلة للانتخابات (دراسة مقارنة مع التشريع الاردني)	292 – 265
11	أ.م. د ليلى حنتوش ناجي	الاعتبارات العملية وأثرها على قرارات القضاء الدستوري (دراسة دستورية تحليله مقارنة)	355 – 293
12	أ.م. د عمار غالي عبد الكاظم	المسئولية الجزائية عن الجرائم الماسة بالمصادر الوراثية الحيوانية (دراسة مقارنة)	424 – 356
13	أ.م. د عبد الحسين عبد نور هادي جواد كاظم دحام	الطبيعة القانونية لقرارات تعويض المتضررين جرّاء العمليات الحربية والإرهابية وذاتيتها- دراسة مقارنة	451 – 425
14	م.د هند فائز احمد	الهوية القانونية الرقمية وتأثيرها على التبادلات الاقتصادية العابرة للحدود	474 – 452
15	م.د حسن ضعيف حمود	احكام الحضانة حسب مدونة الاحكام الشرعية في مسائل الاحوال الشخصية وفق المذهب الشيعي الجعفري (دراسة مقارنة بالفقه الامامي)	494 – 475
16	م.د مشتاق طالب ناصر م.م محمد رضا حسين	المسؤولية الجزائية الناشئة عن خطر الذكاء الاصطناعي	520 – 495
17	م.د مصطفى علي حمزة	آليات مكافحة الجريمة المنظمة	542 – 521

أعداد :

صبا مظهر السلامي　　حنين مدين الهيتي

ت	اسم الباحث	عنوان البحث	عدد الصفحات
18	م.د سجاد ثامر كاظم	جريمة الشذوذ الجنسيّ المثليّ (دراسة مقارنة)	543 – 576
19	م.د طيبة أحمد علي	التنظيم القانوني للترخيص الممنوح لشركة تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر	577 – 602
20	م.د محمد سلمان شكير	نطاق الاثار القانونية الناشئة عن الرهن التأميني بين المتعاقدين (دراسة مقارنة)	603 – 639
21	م.م وفاء عباس ياسر م.م ليث محمد ياسر	الدبلوماسية الاقتصادية والأزمات الدولية: نماذج مختارة	640 – 661
22	م.م محمد عباس كتاب	المسؤولية الفعلية للناقل البحري وفقاً لاتفاقية روتردام	662 – 683
23	م.م سماره عوده متعب	النطاق الشخصي لعقد الاستشفاء الطبي دراسة مقارنة	684 – 702
24	م.م تمارة غازي محيي	الحقوق السياسية بين التنظيم الدستوري والتقييد القانوني (الترشيح ، الانتخاب انموذجا) دراسة مقارنة	703 – 726
25	م.م ايمن خليل شوكان	التنظيم التشريعي لموانع الترشح لمنصب رئيس الجمهورية	727 – 755
26	أ.م.د معتز محمود حمزة	الضمانات القانونية للمتعاقد الضعيف في العقود المدنية (دراسة مقارنة)	756 – 776
27	أ.م.د ميثم محمد عبد النعماني	جريمة تجنيد الاطفال في التنظيمات الارهابية	777 – 803
28	أ.م.د نصيف جاسم محمد	القانون الواجب التطبيق لحماية الحق الفكري في ظل استخدام تقنية الذكاء الاصطناعي	804 – 830
29	أ.م.د عبد الجليل اسماعيل حسن	أثر الذكاء الاصطناعي في النزاعات المسلحة في ظل القانون الدولي	831 – 855
30	أ.م.د هناء اسماعيل ابراهيم	المسؤولية الجنائية للمسؤول الإداري عن الفساد	856 – 899
31	أ.م.د رشا عبد الرزاق جاسم م. باسم جاسم يحيى	خُصوصِيَّةُ الدعوى الإداريَّة (دراسةٌ مقارنة)	900 – 934
32	م.د امال محمد وحيد	الحقوق الدستورية في ظل تقنيات الذكاء الاصطناعي	935 – 975
33	م.د زينب محمد مهدي	الحماية الجنائية للتعددية الدينية (تجريم تكفير الغير انموذجا)	976 – 1010
34	م. د. علي صبحي عمران	قيود التنظيم الدستوري والمؤسساتي الداخلي للوحدات الفيدرالية "دراسة مقارنة"	1011 – 1030
35	م.م مصطفى عقيل حميد	معايير التكييف القانوني السليم لجريمتي التعاطي والإتجار بالمخدرات والمؤثرات العقلية	1031 – 1067
36	م.م رنا هادي عبد الحسين	الخطأ المفترض في المسؤولية التقصيرية بين القضاء والفقه (دراسة تحليله مقارنة)	1068 – 1090
37	حسن زاهد عيسى أ.د اسماعيل نعمة عبود	جريمة تشييد أو إشغال المنشآت خلافا لمستلزمات وشروط السلامة في التشريع العراقي	1091 – 1116

أعداد :

صبا مظهر السلامي　　حنين مدين الهيتي

مجلة المحقق الحلي

للعلوم القانونية والسياسية

مجلة علمية فصلية محكمة تصدر عن كلية القانون بجامعة بابل

العدد الرابع

السنة السابعة عشر

2025

البريد الالكتروني

https://iasj.rdd.edu.iq/journals/journal/view/153

رقم الايداع في دار الكتب والوثائق ببغداد 1291 لسنة 2009

الدبلوماسية الاقتصادية والأزمات الدولية: نماذج مختارة

م.م وفاء عباس ياسر[1]
جامعة بابل / كلية القانون
law858.wafaa.abbas@uobabylon.edu.

م.م ليث محمد ياسر[2]
جامعة النهرين / قسم الدراسات والتخطيط
Laith.mohammed@nahrainuniv.edu.iq

تاريخ استلام البحث:2025/12/8 تاريخ قبول النشر: 2025/12/23 تاريخ النشر:2025/12/24

الملخص

يتناول هذا البحث الدور المتزايد للدبلوماسية الاقتصادية كأداة رئيسية في إدارة الأزمات الدولية، في ظل التحولات المتسارعة للنظام العالمي، فقد أصبحت الأدوات الاقتصادية، بما فيها العقوبات والمساعدات والترتيبات التجارية، وسائل استراتيجية تستخدمها الدول للتأثير على مسارات الأزمات وتحقيق مصالحها الوطنية دون اللجوء للقوة العسكرية. وتبرز فاعلية هذه الأدوات لدى القوى الكبرى التي توظف نفوذها المالي والتجاري لإعادة تشكيل التوازنات الدولية، بينما تسعى الدول النامية إلى استثمار إمكاناتها المحدودة لتقليل آثار الأزمات وتعزيز موقعها التفاوضي، ويستعرض البحث نماذج مختارة من الأزمات الدولية لتحليل آليات التوظيف الاقتصادي وقياس أثرها السياسي، ما يسهم في فهم أعمق للعلاقة بين الاقتصاد والسياسة ودور الدبلوماسية الاقتصادية في إدارة الصراعات.

الكلمات المفتاحية: الدبلوماسية الاقتصادية – إدارة الأزمات – السياسة الخارجية – الحرب الروسية الأوكرانية – جائحة كورونا – استراتيجيات الدولة

Economic Diplomacy and International Crises: Selected Case Studies

Lect. Wafaa Abbas Yasser[1]
University of Babylon / College of Law

Lect. Laith Mohammed Yasser[2]
Al-Nahrain University / Department of Studies and Planning

Abstract

This study examines the growing role of economic diplomacy as a key tool in managing international crises amid rapid global transformations. Economic instruments, including sanctions, aid, and trade arrangements, serve as strategic means for states to influence crisis dynamics and pursue national interests without direct military intervention. Their effectiveness is particularly evident among major powers leveraging financial and commercial influence to reshape global balances, while developing countries seek to use limited resources to mitigate crisis impacts and strengthen negotiation positions. The study analyzes selected international crisis cases to explore economic tool deployment and assess political outcomes, contributing to a clearer understanding of the interaction between economics and politics and highlighting the role of economic diplomacy in managing contemporary conflicts**.**

Keywords: Economic Diplomacy – Crisis Management – Foreign Policy – Russia–Ukraine War – COVID-19 Pandemic – State Strategies:

المقدمة

تُعدّ الدبلوماسية الاقتصادية إحدى الأدوات الفاعلة في السياسة الخارجية للدول، وقد أثبتت فاعليتها بشكل واضح خلال الأزمات الدولية، لكونها أداة عالية الكفاءة في تحقيق الأهداف سواء في سياق الصراع أم في إطار التعاون. وانطلاقاً من ذلك، لجأت الدول الفاعلة في النظام الدولي إلى توظيف هذا النوع من الدبلوماسية في مجالات متعددة، أبرزها فرض العقوبات الاقتصادية من جهة، وتقديم المساعدات من جهة أخرى، وفي كلتا الحالتين، تسعى الدول، ولا سيما القوى الكبرى كالولايات المتحدة الأمريكية وروسيا والصين، إلى تحقيق أهداف سياسية واقتصادية وتعزيز نفوذها الدولي، في حين اتجهت الدول النامية بدورها إلى توظيف الدبلوماسية الاقتصادية لتحقيق مكاسبها وإيجاد موطئ قدم لها داخل بنية النظام الدولي.

وفي هذا السياق، يمكن القول إنَّ المصالح تمثل المحرك الأساسي لسلوك الدول في العلاقات الدولية، إذ تتحرك كل دولة وفقاً لما يخدم مصالحها الوطنية، في ظل غياب مفاهيم الصداقة أو العداء الدائمين. وبناءً على ذلك، تجد الدول الكبرى نفسها مضطرة، متى ما اقتضت مصالحها، إلى استخدام أدوات مثل العقوبات الاقتصادية أو وسائل المساعدة لتحقيق أهدافها. وخلال الأزمات الدولية، تلجأ هذه الدول إلى توظيف الدبلوماسية الاقتصادية كوسيلة للضغط وفرض إرادتها، ولا سيما على الدول الأضعف.

أهمية البحث

تنطوي أهمية البحث على الدور الذي باتت تؤديه الدبلوماسية الاقتصادية كأداة مهمة وفاعلة في الأزمات الدولية، بالاضافة الى دورها في تعزيز مصالح الدولة وحماية استقرارها السياسي والاقتصادي خلال الازمات الطارئة مثل جائحة كورونا والحرب الروسية الاوكرانية .

أهداف البحث

من خلال الأهمية يمكن رصد مجموعة من الأهداف وهي:

1- معرفة دور الدبلوماسية الاقتصادية في أزمة أسعار الطاقة عام 2014.

2- معرفة دور الدبلوماسية الاقتصادية في أزمة جائحة كورونا.

Quarterly Refereed and Scientific Journal Issued By College of Law in Babylon University
Online ISSN:2075-7220 Print ISSN:2313-0377
https://iasj.rdd.edu.iq/journals/journal/view/153

3- بيان فاعلية الدبلوماسية الاقتصادية في الحرب الروسية الأوكرانية.

مشكلة البحث

ينطلق البحث من سؤال مركزي مفاده: ما مدى فاعلية الدبلوماسية الاقتصادية خلال الأزمات الدولية؟ ويتفرع منه عدة أسئلة:

1 – ما هو الدور الذي لعبته الدبلوماسية الاقتصادية في ادارة الازمات الدولية خلال عام 2014؟

2 – كيف وظفت الدول الكبرى الدبلوماسية الاقتصادية في أزمة جائحة كورونا؟

3 – ما مدى فاعلية الدبلوماسية الاقتصادية خلال الحرب الروسية . الأوكرانية؟

فرضية البحث

يفترض البحث أنَّ الدبلوماسية الاقتصادية أداة فاعلة ومؤثرة في الأزمات الدولية، سواء في مجالي الصراع أم التعاون، كما ان الدبلوماسية الاقتصادية تمارس دوراً محورياً في ادارة الازمات الدولية عبر ادواتها السياسية والاقتصادية كم يظهر في ازمات عام 2014.

منهجية البحث

المنهج المعتمد في البحث هو المنهج الاستقرائي، فضلاً عن الأسلوب الوصفي التحليلي والأسلوب التاريخي.

هيكلية البحث

سيتم تقسيم البحث إلى ثلاث مطالب نتطرق في الأول إلى دور الدبلوماسية الاقتصادية في أزمة الطاقة عام 2014، ونوضح في المطلب الثاني دور الدبلوماسية الاقتصادية خلال أزمة جائحة كورونا، بينما سندرس في الثالث فاعلية الدبلوماسية الاقتصادية خلال الحرب الروسية الأوكرانية.

Quarterly Refereed and Scientific Journal Issued By College of Law in Babylon University
Online ISSN:2075-7220 Print ISSN:2313-0377
https://iasj.rdd.edu.iq/journals/journal/view/153

المطلب الأول

دور الدبلوماسية الاقتصادية في أزمة الطاقة عام 2014

في نهاية عام 2014 شهد العرض النفطي زيادة من دول خارج الأوبك بنسبة 1.32 مليون برميل يومياً، ومن دول الأوبك 1.077 مليون برميل وبإضافة الغاز المسال أصبحت الزيادة في العرض حوالي 2.6 مليون برميل، في المقابل كانت الزيادة في الطلب قد بلغت 1.540 مليون برميل يومياً، وهذا الأمر عمّق أزمة المعروض النفطي وتأثيره على الأسعار، لأنَّ سعر النفط في الأسواق يتحدد عبر تفاعل آني أو تغذية متبادلة بين العرض والطلب والسعر لحين الوصول إلى التوازن، لذا أصبح من المسلم به أنَّ إنهيار أسعار النفط في عام 2015 مرتبط بشكل أساسي بفائض العرض، حيث انخفضت أسعار النفط من 108.37 دولار للبرميل في حزيران عام 2014 إلى 47.11 دولار للبرميل في كانون الثاني عام 2015، أي بنسبة 56.5% خلال سبعة أشهر، بعد ذلك عادت الأسعار للارتفاع قليلاً ووصلت إلى 62.51 دولار للبرميل في شهر آيار 2015 ثم انهارت مجدداً لعدم وصول الدول المنتجة لصيغة من التعاون لإمتصاص الفائض من السوق [1: ص8 – 9]

إنَّ تراجع أسعار النفط في نهاية عام 2014 يعود إلى تداخل الكثير من العوامل والقوى الفاعلة في الأسواق النفطية، إلاّ أنَّ العامل الأهم الذي يشكل عامل ضغط على أسعار النفط وعلى السوق النفطية هو أنَّ هذه الأسواق تعيش حالة من الفائض المفرط بالعرض النفطي، إضافة إلى تراجع الطلب العالمي وهذا ما جعل السوق النفطية تضطرب بسبب تدني الأسعار إلى ما دون الـ45 دولار للبرميل، [2: ص3] ومن وجهة نظر الاقتصاد السياسي فأنَّ هناك غلبة للجانب السياسي على الجانب الاقتصادي في تحليل الانخفاض السريع والمفاجئ في أسعار النفط، ففي عام 2009 كانت الأوضاع الاقتصادية أسوء مما هي عليه في عام 2014 إلاّ أنَّ أسعار النفط ظلت مرتفعة بل وتعدت عتبة المئة دولار للبرميل في بعض الأحيان، لذا فأنَّ هناك رأيين في هذا الإتجاه:

الرأي الأول: يذهب هذا الرأي إلى أنَّ السعودية تريد أنْ تثبت وجودها كلاعب قوي ومؤثر في أسواق النفط العالمية بل ومتحكمة بالأسعار، وتريد التأثير على انتاج النفط الصخري الأمريكي الذي بدأ يشهد زيادة في الإنتاج في هذه الفترة، وترى بأنها قادرة على الحد من زيادة انتاجه من خلال خفض أسعار النفط، فمن المعروف أنَّ انتاج النفط الصخري ذا كلفة عالية وقد تصل إلى 80 – 100 دولار للبرميل الواحد، في حين انتاج النفط السعودي لا يُكلف أكثر من 10 دولار

Quarterly Refereed and Scientific Journal Issued By College of Law in Babylon University
Online ISSN:2075-7220 Print ISSN:2313-0377
https://iasj.rdd.edu.iq/journals/journal/view/153

للبرميل، وهذا سيؤدي إلى خروج منتجي النفط الصخري من السوق، وهذا الرأي هو بالضد من مصالح الولايات المتحدة التي بلغ انتاجها النفط الصخري نسبة 55% من إجمالي انتاجها النفطي. [3: ص183]

الرأي الثاني: أمّا هذا الرأي فيذهب إلى أنَّ هناك تواطؤ سعودي – أمريكي لخفض أسعار النفط في الأسواق العالمية، وباعتبار النفط أداة للصراع الدولي سعت الولايات المتحدة إلى توظيف السعودية للتأثير على الأسعار، فهي تمنع أي ارتفاع سريع ومفاجئ للأسعار بسبب قدرتها الانتاجية العالية، وعلى الرغم من اعتماد السعودية على 85% من إيراداتها على النفط وهذا الانخفاض قد سبب لها خسائر إلاّ أنها لديها مصالح مشتركة مع الولايات المتحدة الأمريكية، وتتمثل هذه المصالح في أنها تشترك بالعداء تجاه كل من إيران وروسيا، فاستغلت السعودية هذا الانخفاض لإضعاف الاقتصاد الإيراني وضرب نفوذها في الشرق الأوسط، في حين استغلت الولايات المتحدة الانخفاض في الأسعار لإضعاف الاقتصاد الروسي وتشديد العقوبات عليها بسبب قضية أوكرانيا [4: ص 29]

لذا فأنَّ أحد أهم التحديات التي تواجه الدول المنتجة في هذه الفترة هي مشكلة غياب التنسيق، ويظهر هذا التحدي جلياً في سياسات الطاقة الروسية والسعودية، إذ يبرز الخلاف بشكل أساسي في رفض روسيا تقليل الانتاج في وقت انخفاض الأسعار، فالسياسة المتبعة من قبل دول الأوبك عند انخفاض الأسعار هي قيام الدول الاعضاء بتخفيض الانتاج حتى ترتفع الأسعار مرة أخرى، وعند ارتفاع الأسعار تبقى روسيا مستفيدة من هذا الوضع أيضاً فهي تلعب دور (الراكب المجاني : ركزت أدبيات العلاقات الدولية على دراسة الطرف المستفيد من التفاعلات الدولية الاقتصادية أو السياسية أو العسكرية من دون دفع تكلفة هذه الاستفادة أو تحمل تبعاتها، ويوصف هذا المصطلح فئة من الفاعلين في العلاقات الدولية ممن يحققون مكاسب ملموسة دون تحمل تكلفة أو مسؤولية أو مشاركة مباشرة)، وهذا ما ترفضه دول الأوبك، على الجانب الآخر كانت وجهة النظر الروسية ترى أنَّ قيامها بالتخفيض سوف يؤدي إلى خسارة حصتها في السوق، وتبرر موقفها كرد فعل على سياسات الطاقة السعودية خلال الثمانينات عندما بدأت حرب أسعار معلنة على كل الدول المنتجة للنفط، من خلال إغراق السوق بالنفط. [5: ص 210]

في الفترات السابقة كانت الأوبك تلجأ إلى قرارات تخفيض سقوف الانتاج كلما تدهورت أسعار النفط، إلاّ أنها في بداية عام 2015 وبضغط سعودي – أمريكي لم تلجأ إلى هذا القرار، حيث أبقت الأوبك مستويات الانتاج دون تغيير، فمن المعتاد أنْ تلعب الدول الاعضاء في الأوبك دور (المنتج المرجح وهو أنْ يكون الإنتاج عامل استقرار في السوق، وهذا الدور غالباً ما كانت تلعبه السعودية نظراً لما تتمتع به من طاقة إنتاجية فائضة) [6: ص:288]، أي بمعنى تخفيض الانتاج عند تراجع الأسعار أو زيادة الانتاج عند تحسن الأسعار، وكانت تلعب هذا الدور في السابق السعودية والكويت والإمارات،

Quarterly Refereed and Scientific Journal Issued By College of Law in Babylon University
Online ISSN:2075-7220 Print ISSN:2313-0377
https://iasj.rdd.edu.iq/journals/journal/view/153

حيث كانت هذه الدول تشرع بالتخفيض ومن ثم تتفق مع باقي الدول الاعضاء في أوبك للتنسيق معهم وتبني سياسة مماثلة، إلاّ أنَّ في عام 2015 أغلب الدول الاعضاء وعلى رأسهم السعودية رفضوا تخفيض انتاجهم، فضلاً عن وجود دول غير مستعدة للتخفيض مثل إيران التي فُرضت عليها عقوبات بسبب برنامجها النووي، بينما العراق كان يُحاول زيادة انتاجه لتعويض السنوات التي توقف فيها انتاجه، لذا فقد دعت الحاجة في عام 2016 عندما انخفضت أسعار النفط بشكل كبير إلى وجود صيغة للتعاون بين الدول المنتجة من الأوبك وخارجها، من أجل إعادة ضبط الأسعار، وسميَّ هذا التعاون بـ(أوبك بلس) وكان من بين الدول خارج الأوبك هي روسيا التي يبلغ إنتاجها أكثر من 10 مليون برميل يومياً والتي توازي السعودية بالقدرة الانتاجية، وتتحكم أوبك بلس بالعرض والطلب العالمي لتحقيق التوازن في سوق النفط العالمي، فهي تستطيع إبقاء الأسعار مرتفعة عن طريق تخفيض الإمدادات عندما ينخفض الطلب، كما يمكنها تخفيض الأسعار عن طريق ضخ المزيد من إمدادات النفط إلى السوق، وهذا ما يريده المستهلكون الرئيسون في العالم مثل الولايات المتحدة والصين. [7]

ويمكن القول أنَّ الدبلوماسية الاقتصادية للدول المنتجة للنفط سواء داخل أو خارج الأوبك قد لعبت دوراً مهماً للخروج من الأزمة، حيث نشهد أنه خلال الفترة 2016 – 2019 شهدت أسعار النفط ارتفاعاً ملحوظاً واستقراراً نسبياً، حتى الوصول إلى فترة جائحة كورونا التي تسببت بانهيار الأسعار مجدداً، فضلاً عن عودة الخلاف السعودي الروسي حول تخفيض الإنتاج بل وزيادته إلى الطاقة القصوى، والذي تزامن مع القيود الصحية المفروضة على الدول وندرة الطلب العالمي على النفط في تلك الفترة.

المطلب الثاني

دور الدبلوماسية الاقتصادية في أزمة جائحة كورونا

شهد العالم ظهور فايروس جديد أطلق عليه فايروس كورونا (COVID-19) في بداية عام 2020، وكانت الانطلاقة من مدينة ووهان الصينية، وقد أصاب 185 دولة بالشلل الاقتصادي والسياسي والاجتماعي ومختلف القطاعات الأخرى، وخلال هذه الأزمة نشطت الدبلوماسية الاقتصادية بشكل فعال ومؤثر في بنية النظام العالمي

Quarterly Refereed and Scientific Journal Issued By College of Law in Babylon University
Online ISSN:2075-7220 Print ISSN:2313-0377
https://iasj.rdd.edu.iq/journals/journal/view/153

إنَّ الشكل الأبرز للدبلوماسية الذي برز خلال أزمة جائحة كورونا هو دبلوماسية المساعدات وهي قائمة على تقديم المساعدات الإنسانية في مختلف المجالات، وليس لأنَّ أسمها (دبلوماسية المساعدات الإنسانية) أنْ لا يكون ورائها دوافع، فهناك أهداف كبيرة تسعى الدول المانحة لهذه المساعدات تحقيقها.

شهدت وتيرة المساعدات الدولية تصاعدًا ملحوظًا منذ مطلع شهر آذار/مارس 2020، تزامنًا مع تفاقم أزمات الموارد في الدول التي انتشر فيها المرض على نحو واسع.

أولاً: أبرز الدول الفاعلة خلال أزمة جائحة كورونا

قد برزت عدد من الدول التي تولّت مسؤولية المساعدات الإنسانية. وتالياً أبرزها :

1 – تركيا

صُنِّفت تركيا، قبيل تفشي فيروس كورونا، كأكثر دولة في العالم تقديمًا للمساعدات الإنسانية نسبةً إلى دخلها القومي. ومع انتشار الجائحة، برزت كفاعل دولي بارز في مجال الدعم الإنساني، حيث قدّمت مساعدات ومعدات طبية إلى نحو 57 دولة، وتسعى لتوسيع نطاق هذا الدعم ليشمل قرابة 90 دولة تلقت منها طلبات رسمية للمساعدة. [8]

حرصت تركيا على تسليط الضوء على مساعداتها الإنسانية وسعيها لإيصالها إلى أكبر عدد ممكن من الدول، في إطار تأكيد دورها الفاعل على الصعيدين المحلي والدولي. وقد بلغ عدد الدول التي تلقت مساعدات تركية نحو 57 دولة، كانت دول البلقان، والاتحاد الأوروبي، والقوقاز في مقدمتها، إلى جانب عدد من الدول العربية، وإسرائيل، وغيرها. وشملت حزمة المساعدات الطبية التي قدمتها تركيا إمدادات منتظمة من الأقنعة والملابس الواقية والمعقمات ومعدات الفحص، فضلاً عن المساهمة في تجهيز المستشفيات، ودعم إنتاج الكمامات محليًا في بعض الدول، وتدريب الكوادر الطبية. ولم تقتصر المساعدات التركية في مواجهة جائحة كورونا على الإمدادات الطبية، بل امتدت لتشمل توزيع سلال غذائية تحتوي على الدقيق والأرز والسكر والزيت وغيرها من السلع الأساسية. كما شملت بعض أشكال الدعم المالي، مثل المساعدات التي قدمت لجمهورية شمال قبرص [9: ص 5]

ولم تتقدّم تركيا بأي طلب للحصول على مساعدات إنسانية خارجية، سواء كانت طبية أو غذائية أو مالية، بما في ذلك مساعدات الطوارئ المقدّمة من صندوق النقد الدولي في إطار جهود مكافحة فيروس كورونا.

Quarterly Refereed and Scientific Journal Issued By College of Law in Babylon University
Online ISSN:2075-7220 Print ISSN:2313-0377
https://iasj.rdd.edu.iq/journals/journal/view/153

2 – الصين

لم تُصنَّف الصين، قبل تفشي فيروس كورونا، ضمن الدول البارزة على صعيد الإنفاق الإنساني العالمي، إلا أن الجائحة كشفت عن تحوّل لافت في هذا الدور، إذ برزت الصين كفاعل دولي رئيسي في مجال تقديم المساعدات والمعدات الطبية، حيث قدمت دعماً إلى نحو 80 دولة وعدد من المنظمات الدولية والإقليمية، بما في ذلك منظمة الصحة العالمية.وقد شملت المساعدات الإنسانية الطارئة التي قدمتها الصين 28 دولة في آسيا، و16 في أوروبا، و28 في إفريقيا، و9 دول في أمريكا، و10 في جنوب المحيط الهادئ، ما يجعلها الأوسع والأكثر كثافة منذ تأسيس جمهورية الصين الشعبية عام 1949، ويمثل ذلك نقطة تحوّل بارزة في حضورها الدولي.وتضمنت هذه المساعدات إرسال فرق طبية، وأدوية، وأقنعة، وملابس وقائية، ومعقمات، ومعدات فحص، وأجهزة اختبار، فضلاً عن تقديم مساعدات مالية وإمدادات طبية متنوعة. الجدير بالذكر أن الصين كانت قد تلقت، حتى مطلع شباط/فبراير 2020، دعماً على شكل مساعدات وإمدادات طبية من 21 دولة، قبل أن تتحول بدورها إلى جهة مانحة وفعالة في التصدي للجائحة على المستوى العالمي [10]

3 – روسيا

لم تعُد روسيا تُولي اهتمامًا كبيرًا بالإنفاق الإنساني قبل تفشي فيروس كورونا، إلا أن هذا الموقف شهد تحولًا نسبيًا مع انتشار الجائحة عالميًا، حيث سارعت موسكو إلى تقديم مساعدات طبية لأكثر من عشر دول، من بينها الولايات المتحدة الأمريكية، إيطاليا، البوسنة والهرسك، الصين، صربيا، فنزويلا، إيران، العراق، وسوريا. وتنوّعت المساعدات الروسية بين إرسال فرق طبية، وأقنعة، وبعثات للتعقيم، ومعدات تطهير متنقلة، ومعقمات، وملابس واقية، وأجهزة تنفس، وأجهزة اختبار، وغيرها من المستلزمات الطبية.
وحتى منتصف نيسان/أبريل 2020، لم تتقدّم روسيا بأي طلب للحصول على مساعدات إنسانية خارجية، سواء كانت طبية أو غذائية أو مالية، ضمن إطار جهود مكافحة فيروس كورونا.

4 – الولايات المتحدة الأمريكية

تأتي الولايات المتحدة في الصدارة عالميًا من حيث قيمة المساعدات الخارجية؛ فقد قدّمت، حتى بداية نيسان/أبريل 2020، نحو 270 مليون دولار لمساندة 64 دولة في مواجهة جائحة كوفيد–19، بالإضافة إلى 64 مليون دولار لدعم

Quarterly Refereed and Scientific Journal Issued By College of Law in Babylon University
Online ISSN:2075-7220 Print ISSN:2313-0377
https://iasj.rdd.edu.iq/journals/journal/view/153

جهود المفوضية السامية لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة لمساعدة الفئات الأكثر هشاشة حول العالم خلال انتشار الوباء. [11]

وفي 14 نيسان/أبريل 2020، أعلنت الولايات المتحدة تعليق دعمها لمنظمة الصحة العالمية، التي كانت تتلقى منها تمويلًا يتراوح بين 400 و500 مليون دولار. وتجدر الإشارة إلى أن واشنطن تلقّت مساعدات طبيّة من روسيا ضمّت أقنعة وتجهيزات طبية، كما شرَتُ أقنعة كانت فرنسا قد طلبتها من الصين [12]

ثانياً: دوافع دبلوماسية المساعدات في ظل الجائحة

لا تختلف الدوافع الدبلوماسية وراء تقديم المساعدات الإنسانية من قبل الدول المانحة أثناء الكوارث والنزاعات عن تلك في ظل جائحة كوفيد–19، إلا أنّها امتدت اليوم إلى أبعاد أوسع وتأثيرات أبعد مدى، مما يفسّر الاهتمام العالمي بمكانة القوى الدولية ودورها في الإنفاق الإنساني عبر الحدود.

ويمكن إجمال هذه الدوافع كما يلي [9: ص 10–12]

1 – دوافع سياسيّة

حيث تتمثل هذه الدوافع بعدة مستويات منها على مستوى الدعاية، والأخرى على مستوى التعاون والعلاقات الثنائية، وهي كما يلي:

أ. على مستوى الدعاية

تعمل المساعدات الإنسانية على تحقيق عدد من الأهداف على مستوى الدعاية، ويمكن إبراز أهم جوانبها فيما يلي :

تسهم المساعدات الإنسانية المقدمة للدول في تعديل المواقف الرسمية والشعبية تجاه الجهة المانحة، كما تقيد مساحة التحرك أمام المعارضين لها، ولو مؤقتاً. فعلى سبيل المثال، حدّت المساعدات التي قدمتها تركيا لدول الاتحاد الأوروبي خلال الأزمة من الخطاب السلبي الموجه ضدها، وأسهمت في إنتاج صورة جديدة عنها داخل الاتحاد، بديلة عن تلك التي تكثّفت في السنوات الماضية نظراً لسياساتها الداخلية والخارجية. وخصوصاً في ضوء مطالب تركيا السابقة للاتحاد بدفع تعويضات مالية لقاء استضافة اللاجئين السوريين—وما تدركه أنقرة جيداً من قوة هذه البادرة في تحسين صورتها .تأتي رغبة الصين في إصلاح صورتها العالمية السلبية المرتبطة بفيروس كورونا ضمن هذا السياق، لا سيما في ظل توجيه

Quarterly Refereed and Scientific Journal Issued By College of Law in Babylon University
Online ISSN:2075-7220 Print ISSN:2313-0377
https://iasj.rdd.edu.iq/journals/journal/view/153

بعض الدول—على رأسها الولايات المتحدة—للّوم إليها على انتشار الوباء، بسبب تأخرها في الإفصاح وافتقادها للشفافية في مشاركة المعلومات المتاحة لديها.

تسهم المساعدات في تشكيل صورة ذهنية لدى الداخل والخارج تعبّر عن تفوّق الدولة وريادتها العالمية، وهو ما يسعى إليه الكثير من القادة، لا سيّما في الدول الصاعدة، عبر إطلاق برامج منتظمة للمساعدات. فبتقديم العون، تُظهر هذه الدول – نظرياً على الأقل – سيطرتها على أزماتها المحلية وقدرتها على مدّ يد العون لغيرها. وقد أتاحت جائحة كورونا فرصة استثنائية لإعادة توزيع الاحتياجات الإنسانية، حتى إن دولاً كانت تقليدياً من المتلقّين بدأت تمدّ يدها للدول الغنية؛ مثل الدعم الذي قدّمته مصر لإيطاليا والولايات المتحدة. وتنعكس هذه الصورة الإيجابية على الصعيدين الدولي والدبلوماسي من خلال تعزيز مصداقية وقوة الدولة في المحافل العالمية، كما تعزّز الشعور بالفخر والانتماء الوطني لدى المواطنين، خاصة عندما يأتي العون في وقت تحتاج فيه البلاد لتقديم أفضل مستويات الرعاية الصحية. إضافةً إلى ذلك، توفر المساعدات مادة دعائية مهمة للسلطات المحلية لتسليط الضوء على دور الدولة ومكانتها العالمية.

تعبّر هذه المساعدات عن قدرة الدولة الاقتصادية والسياسية والاستراتيجية، وصلابة بنيتها التحتية الحيوية التي تمكّنها من مدّ يد العون للآخرين بينما تتغلّب على أزمة مماثلة. وإذا كانت هذه الصورة تعكس الواقع بالفعل، فإنها تُسهم في تعزيز مكانة الدولة الدولية لاحقاً.

ب. على مستوى التعاون والعلاقات الثنائية

يحمل الإنفاق الإنساني خارج الحدود في ظل جائحة كورونا فرصة لدعم التوجهات السياسية للدول، ويمكن أن يشمل هذا الأمر على سبيل المثال لا الحصر :

–العمل على دعم جهود الدول الصديقة، أو تلك التي تمتلك فيها الدولة المانحة نفوذاً حالياً أو تطمح إلى توسيعه مستقبلاً. يندرج تحت هذا الإطار، على سبيل المثال، دعم تركيا لدول محيطها الجيوسياسي في القوقاز والبلقان ودول إفريقيا، وكذلك دعم فرنسا للدول الإفريقية التي تُعدّ امتداداً لمستعمراتها السابقة.

–تسعى هذه المساعدات إلى تقويض ثقة الدول المستفيدة بقدراتها على الحفاظ على تماسك تحالفاتها الإقليمية والدولية. ويتجلّى ذلك بوضوح من خلال تدخل روسيا والصين في تقديم العون لإيطاليا ودول البلقان، الأمر الذي يثير الشكوك حول

Quarterly Refereed and Scientific Journal Issued By College of Law in Babylon University
Online ISSN:2075-7220 Print ISSN:2313-0377
https://iasj.rdd.edu.iq/journals/journal/view/153

قدرة ومصداقية الاتحاد الأوروبي ويبرز قصوره عن دعم أعضائه، كما يعزز مواقف التيارات اليسارية الأوروبية المؤيدة لروسيا والتيارات اليمينية الرافضة للاتحاد الأوروبي.

–تُعدّ هذه المساعدات بمثابة اختبار لمدى الثقة بين الدول المانحة والمستفيدة، كما يظهر في الدعم الذي قدمته تركيا والإمارات لإسرائيل، إلا أنّ ذلك لا يترجم بالضرورة إلى تعميق التعاون بين الأطراف بقدر ما يبيّن قدرتهم على فتح آفاق وفرص جديدة.

2 – دوافع اقتصادية

تنطوي دبلوماسية المساعدات الإنسانية خلال جائحة كورونا على بُعد اقتصادي بالنسبة للدول المانحة، ويتجلى ذلك، على سبيل المثال، في:

أ. الحفاظ على استثمارات الشركات في الدول المستفيدة، إذ تسعى الدول المانحة إلى تجنّب انهيار الأنظمة السياسية في تلك الدول حفاظاً على مصالح شركاتها واستثماراتها القائمة فيها.

ب. تعزيز الطلب على منتجات الدول المانحة أو منع تراجعه، حيث إن تقديم مساعدات طبية عالية الجودة، وإبراز التفوق في الإنتاج والكفاءة في الاستجابة العالمية لمواجهة الوباء، قد يسهم مستقبلاً في دعم صادرات تلك الدول، سواء في القطاع الطبي أو في قطاعات أخرى. ويمكن ملاحظة هذا البُعد بوضوح في سياسات كلٍّ من تركيا والصين.

ويمكن القول إنَّ المساعدات التي تقدمها الدول الفاعلة في النظام الدولي قد تُسهم في تعزيز التبعية الدولية، والتأثير في توجهات وقرارات الدول المتلقية مستقبلاً، فضلاً عن توسيع نفوذ هذه القوى في مختلف المناطق عبر ما يُعرف بدبلوماسية المساعدات.

المطلب الثالث

فاعلية الدبلوماسية الاقتصادية خلال الحرب الروسية . الأوكرانية

ألقت الحرب الروسية الأوكرانية التي بدأت في شهر شباط/ فبراير 2022 بظلالها على العديد من المجالات والقطاعات في العالم، والذي يعد القطاع الاقتصادي من أبرزها، فآثار الحرب دفعت منظمة التجارة العالمية إلى خفض توقعاتها الخاصة بالنمو الاقتصادي في عام 2022 بمقدار النصف تقريباً أيّ بنسبة انخفضت من 4.7% إلى 2.5%،

Quarterly Refereed and Scientific Journal Issued By College of Law in Babylon University
Online ISSN:2075-7220 Print ISSN:2313-0377
https://iasj.rdd.edu.iq/journals/journal/view/153

وحتى قبل اندلاع الحرب قد سبب فايروس كورونا خللاً في العلاقة بين العرض والطلب في أكثر من قطاع صناعي مما أدى إلى ارتفاع مستوى الأسعار، وقد حذر صندوق النقد الدولي من أيّ زيادة في نسبة التضخم سوف تؤدي إلى تقليل نسبة النمو الاقتصادي لعام 2022، وعلى الرغم من أنَّ روسيا وأوكرانيا تشكلان نسبة 2.5% من صادرات التجارة العالمية إلاّ أنهما في غاية الأهمية في قطاعات معينة، حيث إنَّ الاقتصاد العالمي عانى بشدة وخصوصاً الدول الفقيرة التي واجهت نقصاً في الإمدادات الغذائية والطاقوية، إذ تأثرت إمدادات القمح والذرة بسبب هذه الحرب وهو ما أدى إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية والطاقة وبعض السلع الأخرى، وقد وصلت إلى مستويات قياسية في هذه الدول. [13]

إنَّ تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية دفعت إلى قيام الولايات المتحدة والدول الأوربية بفرض عقوبات ذكية على روسيا من أجل إجبار الرئيس الروسي بوتين لتصحيح موقفه، وقد تم توظيف آليتين في الصراع الروسي الأمريكي في هذه الفترة وهما العقوبات الاقتصادية وتخفيض أسعار النفط، فدائماً ما يتم توظيف النفط في السياسة الخارجية الأمريكية كما حدث في عام 2014، وإلى جانب هذه العقوبات قامت الدول الأوربية والولايات المتحدة الأمريكية بزيادة المساعدات لأوكرانيا، سواء المساعدات الاقتصادية والمالية فضلاً عن المساعدات العسكرية الكبيرة، وهو ما دفع إلى إطالة أمد الحرب إلى الآن.

من جانب آخر، اتخذت روسيا خطوات لإيقاف ضخ الغاز لأوربا، وهو ما سبب أزمة طاقوية كبيرة في أوربا المعتمدة على الغاز الروسي، وهو ما دفع مجموعة السبع بتاريخ 2 أيلول 2022 إلى تبني استراتيجية تهدف من خلالها وضع حد أقصى للأسعار النفط الروسي، أيّ بمعنى أنْ تقوم روسيا ببيع نفوطها لبعض الدول بأسعار أقل من سعر السوق، وذلك بهدف حرمان روسيا من عوائد النفط الاقتصادية، من جانب آخر أكد نائب رئيس الوزراء الروسي (ألكسندر نوفاك) بأنَّ روسيا لن تقوم بتوريد النفط للدول غير الصديقة والتي ستدعم مبادرة تحديد سعر النفط الروسي [14]

وقد تسببت هذه الحرب وما أعقبها من عقوبات اقتصادية، وحظر على الصادرات الروسية والذي شمل الصادرات النفطية، بارتفاع أسعار النفط الخام، فقد تخطى سعر البرميل الواحد إلى أكثر من 130 دولار، وهذا الارتفاع كان له مردود إيجابي وعوائد مالية كبيرة بالنسبة للدول المصدرة للنفط على غرار دول منظمة الأوبك ودول أخرى [15: ص141] وقد توقعت الدول الأوربية والولايات المتحدة الأمريكية أنَّ هذه العقوبات سوف تحد من القدرات العسكرية والاقتصادية الروسية، إلاّ أنَّ الواقع أصبح على العكس من هذه التوقعات، حيث قامت روسيا بهيكلة اقتصادها وذلك من خلال الاعتماد على تقليل الإنفاق العام، ووضع قيود على الواردات الأجنبية، واللجوء إلى تعزيز البدائل المحلية، وأشتراطها على الدول المستوردة للغاز الروسي أنْ تتعامل معها بالروبل الروسي وإلغاء التعامل بالدولار مما سبب تعافي في عملة الروبل، وقد

Quarterly Refereed and Scientific Journal Issued By College of Law in Babylon University
Online ISSN:2075-7220 Print ISSN:2313-0377
https://iasj.rdd.edu.iq/journals/journal/view/153

أسهمت هذه العقوبات في زيادة تعامل روسيا مع الدول الآسيوية كالصين والهند [16 : ص2] فأصبحا هما المستوردين الرئيسين للنفط الروسي المنقول بحراً والذي كان سيذهب إلى أوربا لولا العقوبات، والآن نصف الانتاج الروسي من النفط الخام يذهب إلى آسيا، وبذلك يستفيد المستوردون الجدد من خصم 35 دولار على برميل النفط الروسي، فقد تفوقت روسيا على السعودية بحجم الصادرات النفطية إلى الصين، وفي المقابل ستحدد القوة التي تتمتع بها الصين والهند على استيراد النفط الروسي بعد تهديد الولايات المتحدة والاتحاد الأوربي بفرض حزمة العقوبات السادسة من قبل الاتحاد الأوربي والتي ستحظر استيراد النفط الخام والمنتجات الطاقوية الروسية. [17: ص6]

للحرب الروسية الاوكرانية تكاليف مختلفة مادية ومعنوية، فارتفاع تكاليف استخدام الطاقة إلى حدود غير مسبوقة، أدى إلى ارتفاع حصة الطاقة في هيكل تكاليف انتاج السلع المختلفة، ولكن هذا الارتفاع في كلفة الطاقة أدت إلى رفع تكاليف انتاج كل شي تقريباً، ومن ذلك حتى مدخلات الانتاج الوسيط التي تستخدم في صنع السلع النهائية، إضافة الى تكاليف الشحن والخدمات الأخرى، كذلك فأنَّ القوى العاملة بدأت تشعر بوطأة ارتفاع الأسعار وأخذت تطالب بزيادة الأجور أو التهديد بالإضراب، أيّ بمعنى أنَّ المنتجين يواجهون تكاليف متصاعدة من كل الاتجاهات، ومن جهة أخرى فأن الصين، المنافس الأشد اقتصادياً لأوربا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية، لا زالت تحصل على الطاقة من روسيا بأسعار تفضيلية ومنخفضة عن تلك التي تحصل بها أوربا على الطاقة، وهذا الوضع يجعل الصين أكثر قدرة على المنافسة من خصومها الاقتصاديين التقليديين، فهي تستطيع تصدير منتجاتها بشكل أكبر حتى إلى الأسواق الأوربية وغير الأوربية، بسبب استقرار أسعار منتجاتها. [18]

نمو الناتج المحلي الإجمالي الروسي عام 2023 [19]

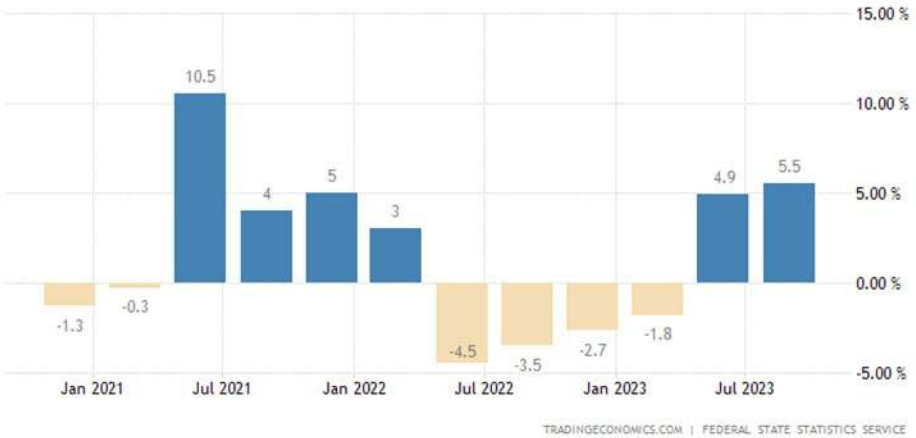

Quarterly Refereed and Scientific Journal Issued By College of Law in Babylon University
Online ISSN:2075-7220 Print ISSN:2313-0377
https://iasj.rdd.edu.iq/journals/journal/view/153

من خلال هذا الشكل نلاحظ أنَّ نمو الناتج المحلي الإجمالي الروسي قد ارتفع خلال عام 2023 أي بعد أكثر من سنة على بداية الحرب الروسية الأوكرانية، حيث شهدت نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال شهري أيلول وتشرين الثاني ارتفاعاً ملحوظاً، إذ بلغت 4.9% و5.5% على التوالي وبنسبة زيادة 0.6%.

ووفقاً لتقديرات معهد السلام (ستوكهولم) والبنك الدولي فأنَّ نسبة الإنفاق العسكري من الناتج المحلي الإجمالي الروسي قد بلغت 4.1% عام 2022، بعد ما كانت نسبة الإنفاق العسكري قد بلغت 3.7% قبل عقد من الزمن وتحديداً في عام 2012. أما بالنسبة للانفاق العسكري الأوكراني فقد بلغ نسبة 33.5% من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي في عام 2022 بعد ما كان 1.6% في عام 2012. وهو ما يوضح حجم الاستنزاف الكبير للاقتصاد الأوكراني بسبب تداعيات الحرب [20]

أظهر الاقتصاد الروسي قدرة ملحوظة على التكيّف مع الظروف الاستثنائية، وتمكن من التعافي جزئياً من الآثار السلبية للعقوبات غير المسبوقة المفروضة عليه في التاريخ الحديث. ويُعزى صمود الاقتصاد الروسي في وجه هذه الضغوط إلى مجموعة من العوامل، من أبرزها قوة القطاع المصرفي، الذي وفّر السيولة والتمويل اللازمين للشركات والمؤسسات المحلية، إضافة إلى مرونة القطاع الخاص وقدرته على ابتكار حلول غير تقليدية لمواجهة التحديات التي كان يُتوقّع أن تؤدي إلى انهيار اقتصادي. كما لعب الاعتماد المتزايد على الإنتاج المحلي، وتفعيل الصناعات الوطنية بدلًا من الاعتماد على الاستيراد، دورًا مهمًا في تعزيز الاستقلال الاقتصادي الروسي، وشمل ذلك مختلف القطاعات من الاستهلاكية إلى الصناعية والزراعية. كذلك نجحت موسكو في إيجاد أسواق بديلة لتصدير الطاقة، التي تمثل ركيزة الاقتصاد الروسي. ومن المفارقات أن انسحاب الشركات الغربية من السوق الروسية أتاح فرصة ثمينة للصناعة المحلية، مما ساهم في تقليص معدلات البطالة، وعودة بعض الصناعات الحيوية، مثل صناعة السيارات. وتجدر الإشارة أيضاً إلى استمرار الولايات المتحدة في شراء اليورانيوم والمعادن الرئيسة من روسيا، رغم فرضها العقوبات، في الوقت الذي ألحقت فيه تلك العقوبات أضرارًا جسيمة بحلفائها الأوروبيين، ودَفعت بعضهم إلى حافة الإفلاس. [21]

ويمكن القول أنَّ الدبلوماسية الاقتصادية التي استخدمتها الدول الأوربية والولايات المتحدة الأمريكية في مواجهة روسيا لم تكن ذات تأثير كبير على الاقتصاد الروسي وهذا ما نلحظه من مؤشرات في النمو الاقتصادي الروسي خلال فترة الحرب، إذ يمكن القول أنَّ السقف السعري الذي فرضته مجموعة السبع على الصادرات النفطية الروسية قد فشل، وعلى العكس فأنَّ

Quarterly Refereed and Scientific Journal Issued By College of Law in Babylon University
Online ISSN:2075-7220 Print ISSN:2313-0377
https://iasj.rdd.edu.iq/journals/journal/view/153

الدبلوماسية الاقتصادية المقابلة الروسية كانت أكثر فاعلية من مثيلتها الغربية، حيث شهدت العملة الروسية تعافياً ملحوظاً، مع تعافي في النمو الاقتصادي الروسي خلال فترة الحرب.

الخاتمة

يمكن القول أنَّ الدبلوماسية الاقتصادية التي انتهجتها الدول المنتجة للنفط – على رأسها روسيا والسعودية – في عام 2014 قد أثبتت نجاحها وتوجّت باتفاق أوبك بلس عام 2016 الذي أعاد الاستقرار نسبياً لأسعار النفط، كما أنَّ مسار دبلوماسية المساعدات الذي اتخذته الدول خلال جائحة كورونا أثبت أنَّ النظام الدولي قد غادر أحادية القطبية باتجاه نظام متعدد المراكز، فالمساعدات الدولية أصبحت أداة فاعلة في زيادة تبعية الدول المتلقية للدول المانحة. بينما نجد أنَّ الدبلوماسية الاقتصادية خلال الحرب الروسية الأوكرانية قد بلغت أوجّها عندما نجحت دبلوماسية روسيا المضادة في الخروج من ضغط العقوبات الأوربية – الأمريكية.

الاستنتاجات

1 – إنَّ الدبلوماسية الاقتصادية بوصفها إحدى الأدوات الفاعلة في السياسة الخارجية للدول، تسعى الدول لتوظيفها في الأزمات الدولية للتخفيف من حدة الأزمات أو انهاؤها.

2 – هناك مسارين تنتهجهما الدول في الدبلوماسية الاقتصادية وخاصة لتحقيق مصالحها الخاصة في الأزمات الدولية وهما الترغيب والترهيب، ووفقاً لذلك فأنَّ الدولة توظف كافة إمكاناتها الاقتصادية لتحقيق هذه المصالح.

3 – على الرغم من تعارض مصالح الدول المنتجة للنفط في أغلب الأحيان، إلاّ أنَّ الدبلوماسية الاقتصادية لعبت دوراً مهماً وخاصة في أزمة الطاقة عام 2014 والتي انتهت باتفاق أوبك بلس التاريخي عام 2016.

4 – خلال أزمة جائحة كورونا ظهر ما يعرف بدبلوماسية المساعدات الإنسانية وهي في مضمونها دبلوماسية اقتصادية تتبعها الدول الكبرى لزيادة نفوذها في الدول الأضعف.

5 – على الرغم من حزمة العقوبات التي فرضتها الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوربي على روسيا – والتي بلغت أكثر 11 حزمة من العقوبات – إلا أنَّ روسيا ومن خلال دبلوماسيتها الاقتصادية المقابلة قد نجحت في التخفيف من أعباء هذه العقوبات وتكييف اقتصادها معها.

Quarterly Refereed and Scientific Journal Issued By College of Law in Babylon University
Online ISSN:2075-7220 Print ISSN:2313-0377
https://iasj.rdd.edu.iq/journals/journal/view/153

التوصيات:

1. يوصي البحث بضرورة التعامل مع الدبلوماسية الاقتصادية بوصفها أداة تحليلية وتطبيقية أساسية في إدارة الأزمات الدولية، لما لها من قدرة على التأثير في مسارات الصراع والتعاون دون اللجوء إلى القوة العسكرية.
2. يؤكد البحث أهمية تنويع أدوات الدبلوماسية الاقتصادية وعدم الاعتماد على أداة واحدة، إذ تُظهر التجارب المدروسة أن التكامل بين العقوبات، والتنسيق الطاقوي، ودبلوماسية المساعدات يعزز فاعلية الاستجابة للأزمات.
3. يوصي البحث بتعزيز دور الأطر والتكتلات الاقتصادية الدولية في ضبط تداعيات الأزمات، ولا سيما في القطاعات الحيوية كقطاع الطاقة، لما لذلك من أثر في تحقيق قدر من الاستقرار في النظام الاقتصادي العالمي.
4. يدعو البحث إلى توسيع نطاق الدراسات المقارنة بين الدول الكبرى والدول النامية بشأن توظيف الدبلوماسية الاقتصادية، بهدف تعميق الفهم النظري وقياس اختلاف مستويات التأثير في بنية النظام الدولي.

قائمة المصادر

[1]. أحمد بريهي علي، تحليل سوق النفط العالمي، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، العدد (50)، 2016.
[2]. حيدر حسين آل طعمة، هبوط أسعار النفط والتعايش مع الصدمة: دراسة في النمط الريعي للنفط، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد (8)، العدد (15)، 2016.
[3]. زين العابدين محمد عبد الحسين، تداعيات انخفاض أسعار النفط الخام في الأسواق العالمية على الاقتصاد العراقي، المجلة السياسية والدولية، المجلد (2)، العدد (43)، 2020.
[4]. ممدوح سلامة، العوامل الكامنة وراء التراجع الحاد في أسعار النفط، بحث مقدم إلى ندوة (تداعيات هبوط أسعار النفط على البلدان المصدرة)، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، 2016.
[5]. خديجة عرفة محمد، أمن الطاقة وآثاره الاستراتيجية، ط1، جامعة نايف للعلوم الأمنية، الرياض، 2014.
[6]. يوسف خليفة اليوسف، الاقتصاد السياسي للنفط: رؤية عربية لتطوراته، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت، 2015.
[7]. روسيا وأوكرانيا: لماذا لا تخفض منظمة الأوبك أسعار النفط التي ارتفعت بشكل جنوني؟ مقال متاح على الرابط: https://www-bbc-com.cdn.ampproject.org/v/s/.
[8]. لمواجهة كورونا.. 88 دولة تنشد دعماً طبياً تركياً، وكالة الأناضول، مقال متاح على الرابط: https://www.aa.com.tr/ar
[9]. عبد الوهاب عاصي، دبلوماسية المساعدات الإنسانية خلال جائحة كورونا الدوافع والأثر، مركز جسور للدراسات، وحدة الدراسات، 2020.
[10]. الصين تساعد أكثر من 80 دولة في مكافحة كوفيد-19، مقال متاح على الرابط: https://arabic.cgtn.com/

[11]. The United States Continues Leadership in the Global COVID-19 Response with More Than $270 Million in Additional U.S. Foreign Assistance, Relief Web, 22/4/2020: https://cutt.us/kO38D

[12]. 0 Coronavirus: US to halt funding to WHO, says Trump, BBC, 15/4/2020: https://cutt.us/pB7aO

[13]. جوناثان جوزفيز، روسيا وأوكرانيا: ما مدى تأثير الحرب على الاقتصاد العالمي؟ مقال في 2022/4/22 متاح على الرابط: https://www.bbc.com/arabic/business-60900067

[14]. مجموعة السبع تتبنى خطة لوضع حد أقصى للنفط الروسي.. وموسكو تتوعد بمنع الغاز عن أوربا، مقال بتاريخ 2022/9/2، متاح على الرابط: https://www.skynewsarabia.com/amp/business

[15]. حيدر طه عسكر وفاطمة محمد رضا، أبعاد الحرب الروسية الأوكرانية وانعكاساتها على منطقة الشرق الأوسط، مجلة حمورابي للدراسات، العدد (42)، 2022.

[16]. أحمد هورامي، روسيا الرابحة، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بغداد، 2022.

[17]. جيرارد ديبيبو، خنق الدب: العقوبات المفروضة على روسيا بعد أربعة أشهر، حوار مع مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية (CSIS)، ترجمة مركز الخطابي للدراسات، 2022.

[18]. معطيات الناتج المحلي الإجمالي الروسي، متاح على الرابط: https://ar.tradingeconomics.com/

[19]. صلاح حزام، آثار الحرب الاوكرانية وما نجم عنها على هيكل تكاليف اوربا وتنافسية منتجاتها، مقال بتاريخ 2022/10/10، متاح على الرابط: https://www.facebook.com/139595577295160/posts/3637345856492443

[20]. World Bank Data, On Link https://data.albankaldawli.org

[21]. نمو اقتصاد روسيا يتجاوز التوقعات.. هل عقوبات الغرب مؤثرة؟، مقال متاح على الرابط: https://www.skynewsarabia.com/